الأمم المتحدة
E/2019/15
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: General
14 May 2019
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٩
نيويورك، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩
البند ١٥ من جدول الأعمال
التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدَّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقراري المجلس ١٨١٧ (د-٥٥) و ١٩٩٨/٤٦ (المرفق الثالث). ويشهد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ اختتام الدورة الأولى من استعراضات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، يهدف التقرير إلى توضيح عمل اللجان الإقليمية في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيدين الوطني والإقليمي، والدور الحاسم الذي يؤدى على المستوى الإقليمي للربط بين المستويين الوطني والعالمي. ويقدم الجزء الأول من التقرير استعراضا عاما للأعمال المؤداة دعما لخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك ما يتعلق بوسائل التنفيذ، مع التركيز على إبراز أثر اللجان الإقليمية في صياغة البرامج والسياسات والخطوات الهامة التي اتخذتها اللجان الإقليمية من أجل مواءمة عملها مع احتياجات خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، يوضح دور اللجان الإقليمية في الاستفادة من الشراكات والتعاون داخل الأقاليم وفيما بينها دعما لخطة عام ٢٠٣٠. ويغطي الجزء الثاني من التقرير التطورات والنواتج في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي، والجهود الرامية إلى تعزيز اتساق السياسات على الصعيد الإقليمي، وتعزيز التعاون فيما بين اللجان الإقليمية.

* تأخَّر التقديم بسبب المشاورات الداخلية ومن أجل مراعاة نتائج الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتهي في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٩، حسب الاقتضاء.

250619 130619 19-08953 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – البعد الإقليمي ودوره في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ . . . . . ٣

ألف – النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في الأقاليم ٣

باء – الاستفادة من الشراكات من أجل التنمية المستدامة ١٣

ثانيا – التطورات والنتائج في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي ١٨

ألف – قضايا السياسات الرئيسية التي تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وسائر الاجتماعات الرفيعة المستوى ١٨

باء – تشجيع الاتساق على الصعيد الإقليمي وتعزيز الصلة بين السياسات والعمليات ١٨

جيم – تعزيز التعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية ٢١

أولا – البعد الإقليمي ودوره في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ألف – النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في الأقاليم

١ – بعد مرور أربع سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تبنت جميع الأقاليم أهداف التنمية المستدامة، حيث اعتمدت البلدان حول العالم استراتيجيات وخططا وطنية لتنفيذ الأهداف، وكيفت مؤسساتها مع متطلبات نموذج التنمية الجديد. وعلى الرغم من وجود دلائل مشجعة على الاجراءات المتخذة، لا يزال التقدم بطيئا وغير متكافئ، سواء داخل الأقاليم أو فيما بينها. وفي هذا السياق، يبرز التعاون والتكامل الإقليميان باعتبارهما من العوامل الرئيسية للتقدم اللازم لصياغة استراتيجيات إنمائية متكاملة، والتصدي للتحديات الإقليمية والعابرة للحدود. وينطبق هذا بشكل خاص على وسائل التنفيذ، حيث يقع التعاون الإقليمي في صميم تعزيز عمليات الرصد والقدرات الإحصائية، وتعبئة التمويل والأخذ بحلول مبتكرة في مجال السياسات.

٢ – وتؤدي اللجان الإقليمية دورا حاسما في دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بتوفير القدرات الفنية والعمل التحليلي والخدمات الاستشارية في مجال السياسات، والعمل بوصفها منصات مخصصة لوضع المعايير وإجراء الحوار القطاعي والمشترك بين القطاعات. ويتضمن هذا الفرع لمحة عامة على أمثلة الدعم المقدم والآثار المحققة في مجالات تركيز مختارة، ومعلومات مستكملة عن الخطوات التي اتخذتها اللجان الإقليمية من أجل مواءمة برامج عملها وهياكل مؤتمراتها بهدف تقديم خدمات أفضل للدول الأعضاء وتلبية الاحتياجات الناشئة عن خطة عام ٢٠٣٠. ويقدم الفرع أيضا توضيحا للكيفية التي يمكن بها للجان الإقليمية الاستفادة من الشراكات والتعاون الإقليمي من أجل النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١ – تقديم الدعم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: مجالات مختارة

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إدماج خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف المتعلقة بالقدرة على الصمود في تخطيط التنمية الوطنية

٣ – منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، شددت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أهمية التخطيط باعتباره أداة رئيسية لصنع السياسات والإدارة العامة. وقد قدمت البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التزامات هامة وخطت خطوات نحو إدماج أهداف التنمية المستدامة في برامج التخطيط التي تضعها على الصعيدين الوطني أو دون الوطني. وتجدر الإشارة إلى الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، إلى حكومة غواتيمالا من أجل صياغة خطتها الإنمائية الوطنية المسماة ”كاتون، بلدنا غواتيمالا عام ٢٠٣٢“.

تعزيز مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع من أجل التحضر المستدام

٤ – حتى عام ٢٠١٨، كان ٨٠ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعيشون في مدن أو مناطق حضرية. والمدن هي مصدر ٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة الإقليمية وتتميز بمستويات عالية من عدم المساواة والفصل حيث تستثنى الفئات ذات الدخل المنخفض من المشاركة في

إدارة مدنها. وفي مواجهة هذا الواقع، أقامت اللجنة الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية، شراكة من أجل تعزيز نظم المساءلة في مدن في البرازيل وجمهورية بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو، وإتاحة رصد السياسات التي تتبعها الحكومات المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوفير منصة تنفيذية للتعاون بين بلدان الجنوب، وإتاحة مجموعة أدوات افتراضية لتسهيل التعاون وتبادل المعرفة فيما بين المدن.

دعم الوصول إلى المعلومات والعدالة في المسائل البيئية

٥ - دعمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنشاط عملية التفاوض الشاملة التي أفضت إلى اعتماد اتفاق إقليمي تاريخي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في مجال المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، وهي المعاهدة الوحيدة التي نشأت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وهذا الاتفاق أيضًا هو أول معاهدة بيئية إقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأول اتفاق يتضمن أحكامًا ملزمة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال المسائل البيئية. وفتح باب توقيع الاتفاق الإقليمي من جانب ٣٣ بلدا في المنطقة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وحتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٩، كان ١٦ بلدا قد وقع على الاتفاق، وباشر بلد واحد عملية التصديق عليه.

مبادرة مبادلة الديون

٦ - تعد بلدان منطقة البحر الكاريبي من بين أكثر البلدان المثقلة بالديون في العالم. ومن أجل التصدي لصعوبات الحصول على التمويل الخارجي لصالح هذه البلدان، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقترحها المسمى ”مقترح بشأن مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ: استراتيجية للنمو والتحول الاقتصادي في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي“، الذي يدعو الجهات المانحة إلى استخدام الموارد التي تم التعهد بها من الصندوق الأخضر للمناخ من أجل تمويل تخفيض تدريجي بنسبة ١٠٠ في المائة لرصيد الدين المتعدد الأطراف والثنائي للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٨، استفادت اللجنة الاقتصادية من مبادرتها لمبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، وحددت ثلاث دول أعضاء للمرحلة الأولى من المبادرة.

الإطار الإقليمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

٧ - عقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أعربت بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال المؤتمر الإحصائي للأميركتين، عن رغبتها في تحديد الأولويات وتكييف إطار الرصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة بما يتناسب مع خصائص المنطقة والتحديات التي تواجهها. وفي عام ٢٠١٨، نفذت هذا الطلبَ اللجنة الاقتصادية، بوصفها أمانة فريق التنسيق الإحصائي لخطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونتيجة لذلك، وافقت بلدان في المنطقة على قائمة أولويات تضم ١٥٤ مؤشرا. وإعطاء الأولوية لجهود القياس، وكذلك التنسيق الفعال لجهود التعاون الإقليمي والدولي من أجل سد الثغرات في القدرات الإحصائية، يمكِّن بلدانَ المنطقة من الإبلاغ على نحو أكثر كفاءة عن التقدم الذي تحرزه في تحقيق الأهداف من خلال اتباع نهج منسق خاص بكل منطقة وقابل للمقارنة.

أفريقيا

٨ - حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا معالم هامة في السنوات الأخيرة في تعميق عرض القيمة المقدم لدعم الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠ و ''خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها'' التي وضعها الاتحاد الأفريقي.

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٩ - في سياق دعم الدول الأعضاء في تحقيق تعاون وتكامل إقليميين فعالين من أجل تسريع وتيرة التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة للجميع، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التوقيع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من قبل ٤٤ بلدا أفريقيا خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في كيغالي في آذار/مارس ٢٠١٨. وشكل هذا معلما بالغ الأهمية بالنسبة للتكامل الاقتصادي في أفريقيا، وستنشأ عنه سوق قارية وحيدة للبضائع والخدمات يمكن أن تحقق وفورات الحجم، وتحسين القدرة التنافسية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والحد من الفقر. وحتى نهاية شباط/فبراير ٢٠١٩، بلغ مجموع البلدان التي وقعت الاتفاق ٥٢ بلدا، منها ١٩ بلدا صدق على البروتوكولات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة.

دعم سياسات الاقتصاد الكلي والنمو المستدامة

١٠ - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم إلى ثمانية بلدان أفريقية في صياغة خططها الإنمائية الوطنية، مع التركيز على المواءمة مع خطة عام ٢٠٦٣، والنهج المتكامل والمشترك بين الركائز، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل. واستفادت من ذلك الدعم ثمانية بلدان (أوغندا، وتشاد، والسنغال، وسيشيل، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، والكونغو). وأجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسات وقدمت دعما أيضا إلى جزر القمر ومدغشقر في مجال وضع أطر سياسات متعددة القطاعات بشأن الاقتصاد الأزرق. واستفادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٩ من أجل إجراء حوار فعال بشأن السياسات والدعوة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية وسياساتية لازمة لتمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة إلى أقصى حد من تعبئة الموارد المحلية لأغراض تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا.

كبح التدفقات المالية غير المشروعة

١١ - تبرز خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ جميعها أهمية التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. وخلال السنوات القليلة الماضية، ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تبذل جهوداً متواصلة، بما في ذلك إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتدفقات المالية غير المشروعة، وإجراء بحوث رائدة بشأن منهجية التدفقات المالية غير المشروعة وتقديراتها، وتوفير المشورة في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، وذلك من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، والتهرب من دفع الضرائب، والتلاعب بالفواتير التجارية. ونتيجة لهذه الجهود، بدأت تونس، وسيراليون، وغانا، وكوت ديفوار، وكينيا، وملاوي، ونيجيريا في تنفيذ سياسات متعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة.

تعزيز النظم الإحصائية

١٢ - كان للجنة الاقتصادية لأفريقيا تأثير كبير على السياسة العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال الإحصاءات. وقدمت اللجنة مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء بشأن إجراء تقييم شامل ووضع خطط عمل وطنية من أجل تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وقد أجرى ما مجموعه ٢٧ بلداً أفريقياً هذه التقييمات في إطار برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتقوم حالياً ٨ بلدان إضافية بهذه العملية (إثيوبيا، وأوغندا، وزمبابوي، والسنغال، وسيراليون، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا). وقد تواصل تحديث قاعدة بيانات إحصاءات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باعتبارها قاعدة بيانات إحصائية على الإنترنت للبيانات الاجتماعية والاقتصادية عن البلدان الأفريقية، وتشكل مركزا جامعا للبيانات والبيانات الوصفية التي تم التحقق منها بالنسبة لـ ٣٢ بلدا أفريقيا، وهي تتوافق تمامًا مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

معالجة المسائل العابرة للحدود: الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية

١٣ - يمارس تغير المناخ ضغوطاً متزايدة على الموارد المائية. والإدارة الفعالة لهذه الموارد بالغة الأهمية في التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة ومنع نشوب النزاعات. وتيسر الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية التعاون الدولي على إيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات. وانضمت تشاد والسنغال إلى الاتفاقية في عام ٢٠١٨، وأعلن أكثر من ١٥ بلدا من خارج منطقة البلدان الأوروبية رغبته في الانضمام إلى الاتفاقية في آخر اجتماع للدول الأطراف في أستانا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقد استُكمل هذا العمل بأنشطة بناء القدرات، لا سيما في آسيا الوسطى، حيث الحاجة إلى التعاون عبر الحدود في إدارة المياه شديدة بشكل خاص، ولكن أيضًا في العديد من البلدان الأفريقية. وعموما، خلص تقييم أخير للأعمال الجارية في إطار الاتفاقية إلى أن هناك درجة عالية من التنفيذ، من خلال اعتماد الأنظمة الوطنية، والاتفاقات العابرة للحدود، وإقامة الترتيبات المؤسسية.

تحسين السلامة على الطرق

١٤ - يتطلب الهدف المتمثل في تخفيض عدد الوفيات والإصابات على الطرق إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠ (الغاية ٣-٦ من أهداف التنمية المستدامة) اتخاذ اجراءات وإقامة شراكات. وتدير اللجنة الاقتصادية لأوروبا العديد من الصكوك القانونية للسلامة على الطرق، تشمل قواعد المرور والتشييد والمراقبة التقنية للمركبات، من بين مسائل أخرى. وعلاوة على ذلك، كان للجنة الاقتصادية لأوروبا تأثير على السلامة على الطرق، بما في ذلك المشورة في مجال السياسات والتحولات في وسائط النقل، ومواصلة النهوض بإطار قانوني دولي للسلامة على الطرق. وشاركت اللجنة أيضا في الجهود الرامية إلى تعبئة التمويل من أجل السلامة على الطرق، بوصفها أمانة الصندوق الاستئماني للسلامة على الطرق التابع للأمم المتحدة.

وضع أطر لتحسين إدارة الموارد الطبيعية

١٥ - تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية هو نظام تصنيف شامل لجميع موارد الطاقة والمواد الخام يدمج الجوانب الاجتماعية والبيئية إلى جانب معايير الجدوى الاقتصادية والتقنية. وهذا الإطار مقبول بشكل متزايد كمعيار عالمي يمكن أن يساعد على ضمان الإدارة السليمة لجميع الموارد، بما في ذلك الموارد الثانوية اللازمة لتسهيل الاقتصاد الدائري. وفي عام ٢٠١٨، بدأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عددا من المبادرات المتخذة على نطاق القارة من أجل نشر الإطار في أوروبا والمنطقة الأوروبية الآسيوية وأفريقيا والأمريكتين.

تحسين الإحصاءات من أجل التنمية المستدامة

١٦ - يرتبط العمل الإحصائي للجنة الاقتصادية لأوروبا ارتباطًا وثيقًا بأهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحسين توافر البيانات المصنفة ذات النوعية الجيدة والمتاحة في الوقت المناسب والموثوق بها لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. وقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خريطة طريق بشأن الإحصاءات المتعلقة بالأهداف أقرها في عام ٢٠١٧ كبار الخبراء الإحصائيين في نحو ٦٠ بلدا من المنطقة وخارجها. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع عدة أدوات لدعم البلدان في تنفيذ خريطة الطريق، وتقديم المزيد من التوجيهات بشأن قياس التنمية المستدامة والمشاركة في مبادرات بناء القدرات من أجل الإبلاغ عن الأهداف.

آسيا والمحيط الهادئ

البيانات والتحليل المتعدد القطاعات بشأن أهداف التنمية المستدامة

١٧ - أعدّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال خبراتها الداخلية الواسعة، تحليلاً لبحوث متعددة القطاعات بشأن المسارات الإقليمية والوطنية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويبحث *تقرير اللجنة المرحلي السنوي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ* بصورة متعمقة التقدم المحرز على صعيد تنفيذ تلك الأهداف وغاياتها استناداً إلى المنهجية التي تعتمدها اللجنة لقياس هذا التقدم. ويحلل *التقرير* كيفية سد الثغرات في البيانات، ومن ثم المجالات التي ينبغي توجيه الأولويات إليها فيما يتعلق بتنمية القدرات والشراكات التي ينبغي تعزيزها.

١٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، بدأت اللجنة تشغيل ”بوابة منطقة آسيا والمحيط الهادئ لأهداف التنمية المستدامة“ التي توفر إمكانية الوصول إلى ما هو متاح من بيانات وإحصاءات عن حالة التقدم المحرز قياساً إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في اللجنة وعددها ٥٨ دولة. وتمثّل البوابة مورداً حيوياً يساعد جميع الجهات المعنية على تحسين ترتيب أولويات سياساتها وبرامجها واستثماراتها.

١٩ - وتقدّم اللجنة دعماً مباشراً إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال وضع البيانات والإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال الخدمات الاستشارية وحلقات العمل في مجال بناء القدرات على صعيد المنطقة. وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة في اجتماع لجنة الإحصاءات إعلاناً بعنوان ”توجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أحد خلف الركب“. وبناءً على ذلك، عملت اللجنة مع ٤٢ بلداً في جميع أنحاء المنطقة خلال عام ٢٠١٨ لتنفيذ أنشطة في مجال بناء القدرات الإحصائية.

عدم ترك أحد خلف الركب

٢٠ - لدى اللجنة قدرة مثبتة على جمع الجهات المعنية، بما فيها الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمعاهد الأكاديمية والبحثية، لتبادل الممارسات الجيدة وإجراء المناقشات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠. وتقدّم اللجنة الدعم إلى الحكومات في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير والاتفاقات والسياسات التي تتناول الجوانب الإقليمية ودون الإقليمية والمتعددة البلدان والعابرة للحدود لأهداف التنمية المستدامة.

٢١ - ومن بين أهداف الأعمال المعيارية التي تضطلع بها اللجنة كفالة عدم ترك أحد خلف الركب. ومن الأمثلة على ذلك استراتيجية إنشيون من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ التي اعتُمدت في عام ٢٠١٢، وإجراءات متابعتها، التي أسفرت عن اعتماد إعلان بيجين، بما في ذلك خطة العمل للتعجيل بتنفيذ استراتيجية إنشيون في عام ٢٠١٧.

٢٢ - وساعدت اللجنة أيضاً على بلورة منظور إقليمي بشأن الهجرة من خلال الاجتماع التحضيري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام ٢٠١٧.

تعزيز المؤسسات من أجل إدماج الجهات المعنية وإشراكها فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠

٢٣ - تقدّم اللجنة المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وشركائها في مجال وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تدعم خطة عام ٢٠٣٠. ومن أمثلة ذلك تقديم المساعدة إلى البلدان في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية من أجل إشراك الجهات المعنية في الحوارات المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، قُدِّمت المساعدة التقنية إلى العمليات الوطنية بالتعاون مع المركز الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمنسقين المقيمين، في إعداد استعراضات وطنية طوعية في كل من تركمانستان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، وفييت نام، وكازاخستان، وكمبوديا، ومنغوليا ومنطقة المحيط الهادئ (بالاو، وتونغا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وناورو). ويسّرت تلك المساعدة إجراء عمليات استعراض وطنية طوعية تشاركية، حشدت مجموعة واسعة من الجهات المعنية من مختلف الوزارات المختصة ومنظمات المجتمع المدني حول بناء القدرات والصلات بين القطاعات.

الدول العربية

رصد ودعم التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة

٢٤ - بدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تشغيل بوابة للبيانات تضم ١٠٠ مليون نقطة بيانية بشأن البيانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية باللغتين الإنكليزية والعربية، وتشكّل الأساس لبوابة إقليمية لرصد أهداف التنمية المستدامة سيبدأ تشغيلها لاحقا في عام ٢٠١٩.

نموذج الاقتصاد الكلي للسياسات المالية المستدامة في إطار خطة عام ٢٠٣٠

٢٥ - في سياق تعزيز اتباع نهج متكامل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وضعت الإسكوا نموذج اقتصاد كلي لأهداف التنمية المستدامة يحاكي أثر الخيارات السياساتية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ووضعت أيضاً أداة لرصد النفقات الاجتماعية تصب في النموذج وتساعد على استخدام المخصصات الاجتماعية على أكمل وجه. وتواصل الإسكوا تنقيح هذا النموذج وستطبّقه بصورة تجريبية في عدد من البلدان بوصفه أداة سياساتية للتمويل المستدام لأهداف التنمية المستدامة.

وضع إطار لقياس مستوى الحد من الفقر المتعدد الأبعاد

٢٦ - في سياق دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة الفقر، وضعت الإسكوا إطاراً إقليمياً للحد من الفقر المتعدد الأبعاد اعتمده القادة العرب في قمة جامعة الدول العربية التنموية لعام ٢٠١٩، وهي حالياً بصدد وضع مؤشر عربي للفقر المتعدد الأبعاد لتستخدمه الدول الأعضاء في قياس ومكافحة الفقر.

عدم ترك أحد خلف الركب

٢٧ - في سياق تعزيز مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، تركز الإسكوا على الإنصاف والشمول، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. ففي عام ٢٠١٨، حدّثت الإسكوا لمحتها العامة ودراستها الكمية عن الإعاقة في المنطقة العربية وأتاحت أول مجموعة بيانات إقليمية تمتثل للنَّهج والمعايير الإحصائية التي وضعها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة. ووضعت الإسكوا أيضاً أول دليل إقليمي من نوعه بشأن الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

الحيلولة دون تجدد النزاع

٢٨ - أجرت الإسكوا أيضاً تقييماً للثغرات المؤسسية في البلدان العربية التي تمر بنزاعات أو بحالات ما بعد النزاع. وتساعد الأداة البلدان على تعزيز قدرات القطاع العام من أجل دعم الانتعاش وتحسين النتائج الإنمائية والحيلولة دون تجدد النزاع. وقد أُجري تقييم الثغرات في اليمن والعراق.

٢ - مواءمة البرامج وهياكل المؤتمرات مع متطلبات خطة عام ٢٠٣٠

المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة

٢٩ - رسّخت المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة[(١)]، التي تنظّمها اللجان الإقليمية سنوياً، مكانتها بوصفها المنابر الإقليمية لتقييم التقدم المحرز وتبادل المعارف وأفضل الممارسات والحلول في مجال دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وفقاً للأولويات والخصوصيات الإقليمية. وفي هذا السياق، ما انفكت البلدان تحصل على الدعم للتحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية بالاستفادة من ثروة المعارف والخبرات

(١) انظر قرارَي الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ و ١/٧٠. وفيما يلي مواعيد وأماكن عقد منتديات عام ٢٠١٩، وكذلك رموز تقاريرها: (أ) منطقة أوروبا، جنيف، ٢١-٢٢ آذار/مارس (E/HLPF/2019/3/Add.1)؛ (ب) منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بانكوك، ٢٧-٢٩ آذار/مارس (E/HLPF/2019/3/Add.2)؛ المنطقة العربية، بيروت، ٩-١١ نيسان/أبريل (E/HLPF/2019/3/Add.3)؛ منطقة أفريقيا، مراكش، المغرب، ١٦-١٨ نيسان/أبريل (E/HLPF/2019/3/Add.4)؛ منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، سانتياغو، ٢٢-٢٦ نيسان/أبريل (E/HLPF/2019/3/Add.5).

التي يجري تبادلها في تلك المنتديات. وتتواءم تلك المنتديات الإقليمية، في إطار برامجها، مع الموضوع العالمي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (وهو ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“ في عام ٢٠١٩) على نحو يراعي المنظور الإقليمي، وهي بذلك تشكّل منطلقات مفيدة لعملية متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة. وتُعقد المنتديات الإقليمية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وتجمع جهات معنية من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتشمل تلك الجهات الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٣٠ - اتخذت اللجان الإقليمية خطوات مهمة لمواءمة برامجها وهياكل مؤتمراتها مع متطلبات خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، تضطلع اللجان الإقليمية بدور نشط للغاية في إطار عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر A/74/73-E.2019/14). ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، وضعت اللجان إجراءات سريعة من أجل تنفيذ النواتج المستهدفة الرئيسية لمرحلة الترشيد على الصعيد الإقليمي (المرحلة ١). وشاركت اللجان الإقليمية أيضاً بنشاط في المشاورات المكثفة التي أُجريت في إطار إعادة تشكيل وإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل (المرحلة ٢)، بما في ذلك بصفتها أعضاء في فريق الاستعراض الداخلي الذي أنشأه الأمين العام، وقدّمت الدعم اللوجستي لعمليات التوعية والمشاورات التي أُجريت في جميع المناطق في سياق هذا الاستعراض. وتتيح عملية إعادة التنظيم فرصة جديدة لتعزيز دعائم السياسات الرأسية - ربط الإجراءات العالمية والإقليمية والقطرية - والاتساق الأفقي داخل كل منطقة بغية النهوض بالدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واللجان الإقليمية على استعداد لدعم تنفيذ مقترحات الأمين العام لبناء هيكل الأمم المتحدة الإقليمي الأنسب لتلبية متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإلى جانب ذلك، تواصل اللجان المشاركة بنشاط في أعمال مسارات الإصلاح المتعددة في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والنتائج الاستراتيجية والأفرقة الاستشارية، من أجل دعم تنفيذ النتائج المعززة عن طريق جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تعمل تحت إشراف منسقين مقيمين لديهم عناصر التمكين اللازمة.

أفريقيا

٣١ - بغية الاستجابة لمتطلبات خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمبادرات تهدف إلى إعادة توجيه برنامجها على نحو يتيح تقديم دعم فعال لتنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠. وعلى وجه الخصوص، اضطلعت اللجنة بعملية استعراض كبيرة نتج عنها تحديد خمسة توجهات استراتيجية جديدة أقرّها مؤتمر الوزراء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي: (أ) الارتقاء باللجنة الاقتصادية لأفريقيا باعتبارها مؤسسة معرفية رائدة في المنطقة؛ و (ب) بناء حلول للتنمية المستدامة في أفريقيا تسرّع وتيرة التنويع الاقتصادي والتصنيع؛ و (ج) إيجاد حلول مبتكرة لتمويل البنى التحتية المستدامة؛ و (د) الإسهام في إيجاد حلول للقضايا العابرة للحدود، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي؛ (هـ) وضع حلول إقليمية للإسهام في قضايا الحوكمة على صعيد العالم.

٣٢ - ويجري توسيع التركيز على برنامج اللجنة المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي ليشمل مسائل الحوكمة الاقتصادية وتقديم الدعم إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ووُضع برنامج جديد لتنمية وتمويل القطاع الخاص بهدف مساعدة الدول الأعضاء على التعجيل بإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتحول. وبالإضافة إلى ذلك، عُدِّلت أعمال اللجنة المتعلقة بالابتكارات والتكنولوجيا بوصفها عناصر تيسير للتنمية من أجل دعم جميع المجالات البرنامجية. وعُمِّمت مراعاة مهمة تنمية القدرات بصورة جوهرية بوصفها مهمة رئيسية على نطاق أعمال اللجنة، وأُعيد تشكيل العمل في مجال التنمية الاجتماعية للتركيز بوجه خاص على الفقر وعدم المساواة. وتتخصص المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة أيضا في مجالات مواضيعية مختارة لكفالة اتباع نهج أكثر فعالية إزاء الشواغل ذات الأولوية والتحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الأعضاء كل في منطقتها دون الإقليمية.

آسيا والمحيط الهادئ

٣٣ - تمت مواءمة هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع متطلبات خطة عام ٢٠٣٠ من خلال قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٣٠ ومقرره ٢٠١٧/٢٦٩، وكلاهما جاء عقب إجراء تقييم مستقل في عام ٢٠١٤ حدد عدة مجالات لتعزيز أعمال اللجنة، بما في ذلك:

(أ) تمويل التنمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وكلاهما أضيف إلى لجان تعمل في إطار الهيكل الفرعي للجنة بما يتيح تغطية كامل وسائل تنفيذ ومتابعة خطة عمل أديس أبابا؛

(ب) إنشاء لجنة معنية بالطاقة إلى جانب شعبة للطاقة لتعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) إعادة مواءمة جميع اللجان القطاعية الأخرى لكفالة تركيز الهيكل الحكومي الدولي برمته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بطرق منها التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين.

٣٤ - وتماشياً مع التغيرات المذكورة أعلاه، يحدد الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ أهداف التنمية المستدامة التي تشكّل محور تركيز كل برنامج فرعي. ومضت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بذلك خطوة إضافية بأن جعلت هذه الخاصية عنصراً مركزياً في استراتيجيات كل برنامج فرعي ونصت على أن برنامج عمل اللجنة يسهم في تنفيذ الأهداف السبعة عشر كلها.

٣٥ - وعلاوة على ذلك، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ عيّنت الأمينة التنفيذية للجنة فريقاً استشارياً يتألف من شخصيات بارزة لتحديد المجالات السياساتية الاستراتيجية وزيادة تعزيز تركيز اللجنة بما يساعد على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويمثّل أعضاء الفريق جميع المناطق دون الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ويتمتعون بقدر هائل من الخبرات والتجارب والالتزام في مجال التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة.

الدول العربية

٣٦ - خطت الإسكوا خطوات كبيرة على صعيد متابعة خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية: مواءمة هيكل المنظمة مع الخصائص المتعلقة بتحقيق التحول في خطة عام ٢٠٣٠؛ وإعادة ضبط أو تحديث الميزنة والإدارة على أساس النتائج، بما في ذلك مؤشرات الأداء؛ واتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز الدعم لمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ولنُهُج السياسات المتكاملة؛ ووضع استراتيجيات أو خطط أو برامج عمل خاصة بالأهداف.

٣٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدّمت الإسكوا استراتيجية شاملة إلى الدول الأعضاء فيها كمّلَها إعلانُ الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الدول العربية، اعتُمدت في الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للجنة. ويتضمن إعلان الدوحة طلبا إلى الإسكوا لأداء دور أكثر فاعلية لبناء قدرات الدول الأعضاء في إدماج التخطيط الإنمائي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفي تحديث نُظُمها الإحصائية من أجل رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - وقد أدمجت الإسكوا خطة عام ٢٠٣٠ في آليتها الحكومية الدولية. وتتألف الآلية من ثماني لجان تعنى بالإحصاءات، والطاقة، والمياه، والتجارة، والتنمية الاجتماعية، والنساء، والنقل، والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وشملت عملية الإدماج هذه إدراج موضوع فرعي دائم في عمل هذه اللجان يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. وهذا يكفل مناقشة الأولويات المواضيعية الإقليمية من خلال منظور أهداف التنمية المستدامة.

٣٩ - وستواصل الإسكوا العمل مع الدول الأعضاء على زيادة مواءمة وبلورة تركيزها الاستراتيجي من أجل التصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٠ - يركز برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في ثماني مجالات أو برامج فرعية واسعة النطاق هي: البيئة، والنقل، والإحصاءات، والتعاون والتكامل الاقتصاديان، والطاقة المستدامة، التجارة، والغابات والصناعة الحرجية، والإسكان وإدارة الأراضي والسكان. وقد غدت جميع البرامج الفرعية للجنة الآن متوائمة تماماً مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، عُدِّلت منهجيات التقييمات القطرية في جميع هذه المجالات لتجسيد متطلبات خطة عام ٢٠٣٠.

٤١ - وأهداف التنمية المستدامة التسعة الأساسية التي تحدد التخصص الرئيسي للجنة هي الأهداف ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٥ (وترتكز جميعها على الهدفين ٥ و ١٧). وقد صمّمت البرامج الفرعية أعمالها وفقاً لأكثر أهداف التنمية المستدامة أهمية من بين هذه المجموعة المختارة في الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٤٢ - ومن أجل تحسين قدرة اللجنة على الاستفادة من هذه الفرص، أنشأت أمانتها أفرقة مشتركة بين الشُّعب لتكون بمثابة ترتيبات مرنة هدفها تعزيز ما هو قائم من أوجه تآزر/تكامل بين البرامج الفرعية للجنة وتحديد الأنشطة الجديدة المحتملة في المجالات العالية التأثير. وتتمثّل الروابط الأربع في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ والمدن المستدامة والذكية المناسبة لجميع الأعمار؛ والحراك المستدام والربط الشبكي الذكي؛ وقياس ورصد أهداف التنمية المستدامة.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٣ - خضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتنقيح برنامج عملها وهيكلها بهدف تحسين تكييف أنشطتها دعما للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتضمن الهيكل البرنامجي المقترح للّجنة تحليلا لأوجه التقارب والجهود الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر بين البرامج الفرعية من أجل الاستجابة بشكل أكفأ لولايات الدول الأعضاء، ولا سيما الولايات المستمدة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٤ - وأحد الأمثلة على هذه الجهود هو دمج برنامجين فرعيين، هما سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، وتمويل التنمية، من أجل الاستجابة بصورة أكثر كفاءة وفعالية للطلبات الجديدة الواردة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتصلة بصياغة سياسات الاقتصاد الكلي وتنفيذها فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والنقدية والمالية، وكذلك سياسات سوق العمل، وذلك لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في بلدان المنطقة، ومن أجل تيسير اعتماد نهج متكامل في تناول المجالات المواضيعية المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية والموارد الخارجية من أجل تمويل التنمية.

٤٥ - وأنشأت اللجنة أيضا مؤتمرا إقليميا معنيا بالعلوم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشمل أهدافه التشجيع على وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات المتعلقة بمجتمع المعلومات والمعرفة وتحسين هذه السياسات.

باء - الاستفادة من الشراكات من أجل التنمية المستدامة:

٤٦ - يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إقامة شراكات ذات أصحاب مصلحة متعددين وموارد كبيرة لا يمكن تعبئتها عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. فالشراكات العالمية والإقليمية القوية والتعاون العالمي والإقليمي الوثيق يشكلان عاملين ضروريين لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وتتمتع اللجان الإقليمية، بوصفها جزءا لا يتجزأ من مشهدها المؤسسي الإقليمي، منذ عقود من الزمن بشراكات استراتيجية تُقيمها مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وصناديقها وبرامجها، وكذلك مع منظمات من خارج منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية ومع جهات معنية أخرى.

آسيا والمحيط الهادئ

دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤٧ - من أجل المساعدة على سد الثغرات في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، عززت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ شراكات متعددة في مجال البيانات والإحصائيات المتعلقة بتلك الأهداف. ويسرت اللجنة الإعلان الوزاري المتعلق بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإطار العمل الإقليمي المتعلق بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك إطار منطقة آسيا والمحيط الهادئ للإحصاءات المتعلقة بالكوارث. ويسهم هذا الإطار الذي أنشأته اللجنة بالشراكة مع دول أعضاء وجهات شريكة، من قبيل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، في رصد تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٨ - وبرنامج اللجنة الإقليمي للتطبيقات الفضائية من أجل التنمية المستدامة آلية إقليمية فريدة تجمع بين الموارد الإقليمية في شكل بيانات مستمدة من السواتل، ومنتجات معرفية، وأدوات ذات مواصفات محددة، وخدمات تقدم في الوقت المناسب وشبكة للتدريب من أجل معالجة مسائل التنمية المستدامة. وتعرض هذه الآلية استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل المعارف والموارد التقنية لصالح البلدان في المنطقة. وتدعم الآليةَ ٢٥ دولة عضوا وتنفذ بالتعاون مع كيانات بحثية.

٤٩ - وعملت اللجنة بشكل وثيق مع منظمات دون إقليمية من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ على إدماج خطة عام ٢٠٣٠ في العمليات دون الإقليمية. وتشمل بعض النقاط البارزة الدعم الذي تقدمه اللجنة من أجل وضع وإنجاز خطة العمل تنفيذا للإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، والتعاون مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ لوضع خارطة طريق أهداف التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ.

تمويل التنمية

٥٠ - شبكة الأعمال المستدامة التابعة للجنة هي الآلية الرئيسية لتعزيز إشراك قطاع الأعمال في العمل من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من خلال ست أفرقة عمل تغطي الاقتصاد الرقمي، والحد من مخاطر الكوارث والمناخ، والابتكار والقدرة التنافسية، والخدمات المصرفية والمالية، ومباشرة الشباب والنساء للأعمال الحرة، والأعمال المراعية للبيئة. وشاركت الشبكة بنشاط في تعزيز التنمية المستدامة من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من قبيل تقديم الدعم بغية تنظيم منتدى الأعمال السنوي لآسيا والمحيط الهادئ.

الدول العربية

دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٥١ - تواصل الإسكوا توفير منتدى إقليمي للمنطقة العربية مخصص لتبادل المعارف وتنسيق السياسات. وتستفيد الإسكوا من الشراكات الطويلة الأمد مع منظمات إقليمية أخرى من قبيل جامعة الدول العربية والكيانات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك سائر اللجان الإقليمية، ومع مختلف الأوساط الرئيسية التي تؤدي دورا محوريا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونظم كل من الإسكوا والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، منتدى عام ٢٠١٩ البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية.

٥٢ - وللاستفادة من الشراكة مع المجتمع المدني، عقدت الإسكوا مجموعة ”حوارات منظمات المجتمع المدني“ التي استهدفت العديد من الدول الأعضاء في الإسكوا وركزت على مجالات مختارة من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مثل الهدفين ١٠ و ١٦. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نظمت الإسكوا الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

تمويل التنمية

٥٣ - فيما يتعلق بالشراكات مع القطاع الخاص، أعادت الإسكوا تحديد مشاركتها مع الشبكة المحلية للاتفاق العالمي (فرع لبنان) ودعت الاتفاق العالمي إلى قيادة إعداد النتائج المتمخضة عن مؤتمر عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن التمويل المحلي الخاص.

الهجرة

٥٤- من جانب الأمم المتحدة، تشارك الإسكوا في رئاسة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية الذي يتمثل هدفه الرئيسي في التشجيع على القيام ببحوث وتدخلات مشتركة بشأن الهجرة الدولية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تقيم الإسكوا شراكات مع منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من أجل مساندة البلدان العربية في إصلاح نظمها للحماية الاجتماعية. وتقيم كذلك شراكات مع منظمة العمل الدولية في مشروع إقليمي مشترك حول إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

أوجه الكفاءة الإدارية

٥٥ - استفادت الإسكوا من شبكات شراكاتها بغرض تخصيص أصولها على أمثل وجه لتوفير الخدمات الإدارية الإقليمية وتحقيق وفورات في التكاليف ودعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بشكل أكثر كفاءة. وتحقيقًا لهذه الغاية، قامت الإسكوا بتوسيع نطاق تقديم الخدمات الإدارية إلى كيانات أخرى على المستوى الإقليمي في مجالات مختلفة من قبيل خدمات المؤتمرات، والترجمة التحريرية والطباعة، والخدمات المصرفية، والخدمات الطبية، والسفر والموارد البشرية.

أفريقيا

تمويل الصحة

٥٦ - يهدف منتدى الصحة التابع لمبادرة أعمال أفريقيا إلى تعزيز الشراكات، والتشجيع على الحوار المستمر بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا، وإتاحة فرص للقطاع الخاص لكي يساهم في تعزيز النظم الصحية الوطنية في أفريقيا. وساعد المنتدى على تشكيل تحالف دوائر الأعمال من أجل الصحة في أفريقيا الذي جمع بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتحالف دوائر الأعمال العالمي من أجل الصحة ومؤسسة أليكو دانغوت وتحالف نيجيريا للصحة في القطاع الخاص. واستهل تحالف دوائر أعمال أفريقيا من أجل الصحة عمله على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

مركز التميز في مجال الهوية الرقمية والتجارة والاقتصاد الرقمي

٥٧ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع شركائها الاستراتيجيين، تشغيل مركزها للتميز في مجال الهوية الرقمية والتجارة والاقتصاد الرقمي. ويعمل مركز التميز الذي يشرف على أعماله مجلس استشاري رفيع المستوى بمثابة مصدر لإسداء المشورة التقنية بناءً على طلب البلدان بشأن هويتها الرقمية، وتجارتها الرقمية، واقتصادها الرقمي، ويجري بحوثا بشأن الأبعاد المتعددة للاقتصاد الرقمي. وسيسعى المركز أيضًا إلى دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل إنشاء سوق رقمي مشترك في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي هذا الصدد، تهدف شراكة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع شبكة أوميديار إلى دعم إنشاء منبر للهوية الرقمية الخاصة بأفريقيا. وستدعم الشراكة أيضًا بناء قدرات كبار المسؤولين الأفارقة، وإنشاء مركز تميز آخر في مجال الهوية الرقمية وخصوصية البيانات، في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدفين ١ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص والهياكل الأساسية: مبادرة الحزام والطريق

٥٨ - أبرمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اتفاق شراكة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ مع اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح التابعة لجمهورية الصين الشعبية بشأن مبادرة الحزام والطريق، بهدف الاستفادة من نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة وشبكات الهياكل الأساسية التي تدعم الاتصال الإقليمي في أفريقيا. وستساهم الشراكة في التنمية المستدامة والاتصال الإقليمي مثل الاتصال الذي رُوّج له في إطار خطة عام ٢٠٣٠ (الهدفان ٩ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة)، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وخطة عام ٢٠٦٣.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٥٩ - عملت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شراكة وثيقة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مختلف جوانب خطة عام ٢٠٣٠. فعلى سبيل المثال، تشمل المنشورات المشتركة الصادرة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ النشرة الفصلية المشتركة بين اللجنة واليونيسف عن فقر الأطفال من منظورات مختلفة؛ والنشرة المشتركة بين اللجنة ومنظمة العمل الدولية المعنونة ''حالة اليد العاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: هجرة العمالة في أمريكا اللاتينية''؛ والمنشور المعنون ''آفاق الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين: نظرة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨'' الذي نشرته اللجنة ومنظمة الأغذية والزراعة؛ والمنشور المعنون ''تكلفة العبء المزدوج لسوء التغذية''، الذي نُشر بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي. وتعاونت اللجنة أيضا مع أمانة منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لصياغة سياسات واتخاذ تدابير من أجل التصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره، والتصدي كذلك للكوارث الطبيعية، بما في ذلك استخدام منهجية اللجنة لتقييم الأضرار والخسائر.

٦٠ - وتتعاون اللجنة مع منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى لدعم عملية التكامل في مجال الطاقة. وتتمثل إحدى نتائج هذا التعاون الطويل الأمد في عرض المشروع الأول المتعلق باستراتيجية الطاقة لعام ٢٠٣٠ لبلدان منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى.

٦١ - ومن الجدير بالذكر أيضا الشراكات التي أقيمت مع المجتمع المدني، بالاشتراك مع المسؤولين الحكوميين، في عملية التفاوض التي أدت إلى إبرام اتفاق إسكاسو.

عدم ترك أي أحد خلف الركب

٦٢ - أقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحالفاً لمجامع فكرية من المكسيك وثلاثة من بلدان أمريكا الوسطى من أجل وضع نصوص بشأن الهجرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنماذج التنمية والأمن البشري.

٦٣ - وبحثت أيضا أوجهَ التآزر جهاتٌ مانحةٌ خارجيةٌ، مع وكالتي التعاون التقني الإسبانية والألمانية (الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية/الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، تباعا)، ووزارة الخارجية النرويجية، ومولت مشاريع تعاون تقني في مجال المساواة بين الجنسين.

تمويل التنمية

٦٤ - بغية تعزيز الإدماج المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دعما لتحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، أقامت اللجنة شراكة مع رابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الإنمائي من أجل تعزيز السياسات الابتكارية في الأعمال المصرفية الإنمائية. وأقامت اللجنة أيضا شراكات مع المفوضية الأوروبية ومركز التنمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتعمق في دراسة نوع جديد من أنواع تمويل التنمية يلبي على أحسن وجه احتياجات البلدان التي ترتقي إلى مستويات إنمائية أعلى نسبيا.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٦٥ - تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تعزيز الشراكات القائمة وعلى إقامة شراكات جديدة لدعم الجهود التي تبذلها دولها الأعضاء من أجل المضي قُدما بخطة عام ٢٠٣٠. وهناك أمثلة متعددة، مع طائفة واسعة من الجهات الشريكة. فاللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة تعملان معا منذ ما يربو على ٧٠ عاما عن طريق قسمهما المشترك المعني بالغابات والأخشاب. وتثبت هذه الشراكة والمكتب المشترك الدور الحيوي الذي يؤديه العمل المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة لأن العمل المتعلق بالبيانات والرصد والتقييم يجري بشكل مشترك وبالتالي يتيح تجنب الازدواجية والتداخل وعدم الاتساق.

٦٦ - ومن الأمثلة على الشراكات التي أُقيمت من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة الدور الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لأوروبا بوصفها جهة مشاركة في تنظيم المؤتمر العالمي الأول المعني بالتلوث الجوي والصحة الذي عقد في جنيف في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتحالف المناخ والهواء النظيف للحد من الملوثات المناخية قصيرة العمر، والبنك الدولي، وهو مؤتمر يهدف إلى المساهمة في تحقيق الأهداف ٣ و ٧ و ١١ و ١٣.

٦٧ - وأقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا شراكات مع منظمات بحثية متعددة ومؤسسات معرفية أخرى. ويجري أحيانا تطوير منتجات بحثية محددة بالتعاون مع الجامعات، مثل مؤشر الشيخوخة النشطة الذي وضع نتيجة للتعاون مع جامعة ساوثهامبتون. وفي مجالات الطاقة المستدامة، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتوسيع شبكتها للمراكز الدولية للتميز في مجال المباني عالية الأداء على مستوى المدن وشبكتها العالمية للمباني الخاصة بالجامعات من أجل إجراء التدريبات والبحوث المتعلقة بمبادئ اللجنة التوجيهية الإطارية لمعايير الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني.

٦٨ - أما التنقل المستدام للجميع فهو شراكة عالمية متعددة أصحاب المصلحة تعمل بشكل جماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحويل قطاع النقل. وتؤدي اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورًا بارزًا كعضو في اللجنة التوجيهية وتشارك في قيادة فريقين عاملين من الأفرقة العاملة الخمسة المفتوحة باب العضوية، وهما الفريق العامل المعني بالسلامة والفريق العامل المعني بالكفاءة.

ثانيا – التطورات والنتائج في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي

ألف – قضايا السياسات الرئيسية التي تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وسائر الاجتماعات الرفيعة المستوى

٦٩ – بالإضافة إلى قضايا السياسات المتصلة بالمجالات التي جرى تناولها في الفرع الأول من هذا التقرير، أجرت اللجان الإقليمية مداولات بشأن عدد من المجالات الأخرى المتصلة بمناطقها في دوراتها وسائر الاجتماعات الرفيعة المستوى.

٧٠ – وعقدت ثلاث لجان إقليمية دوراتها في عام ٢٠١٩ على النحو الذي قررته دولها الأعضاء. والجدول أدناه يتضمن أبرز المناسبات ومواضيع تركيز دورات اللجان المعقودة في عام ٢٠١٩.

دورات اللجان المعقودة في عام ٢٠١٩

الدورة الثانية والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا (سنوية)	مراكش، المغرب ٢٠-٢٦ آذار/مارس	تضمنت الدورة جزءا وزاريا ركز على موضوع ”السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في عصر رقمي: استراتيجية من أجل أفريقيا“ الذي أقر بالدور الحيوي للرقمنة في تعزيز فعالية وكفاءة السياسة المالية.
الدورة الثامنة والستون للجنة الاقتصادية لأوروبا (تعقد كل سنتين)	جنيف، ٩ و ١٠ نيسان/أبريل	تضمنت الدورة جزءا رفيع المستوى ركز على موضوع ”المدن الذكية المستدامة: عناصر محركة للتنمية المستدامة“، ناقش الطريقة التي يمكن بها للمدن أن توفر للسكان من جميع الأعمار مستوى حياة أفضل دون ترك أحد خلف الركب، وأن تصبح في الوقت ذاته مراكز للابتكار وتعزيز القدرة التنافسية. واعتمدت على يوم المدن العالمي الذي جمع نحو ٥٠ محافظاً من المنطقة لمناقشة التحديات التي تطرحها المدن الذكية المستدامة والفرص التي تتيحها.
الدورة الخامسة والسبعون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (سنوية)	بانكوك، ٢٧-٣١ أيار/مايو	تضمنت الدورة جزءا وزاريا نظر، بناء على دورة عام ٢٠١٨ المتعلقة بعدم المساواة، في الطريقة التي يشكل بها التمكين والإدماج، اللذان يتحققان عبر الحصول المستدام والآمن على الفرص الأساسية والدخل اللائق، عوامل أساسية للحراك الاجتماعي وكيف تكتسي زيادة الحراك أهمية حاسمة للحد من التفاوت.

٧١ – وتوفر ملخصات أعمال اللجان الإقليمية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المزيد من التفاصيل عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجان خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر E/2019/16 و E/2019/17 و E/2019/18 و E/2019/19 و E/2019/20).

باء – تشجيع الاتساق على الصعيد الإقليمي وتعزيز الصلة بين السياسات والعمليات

آليات التنسيق الإقليمي

٧٢ – أُنشئت آليات التنسيق الإقليمي عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ (المرفق الثالث). ولدى اللجان الإقليمية، في إطار الظروف المؤسسية الإقليمية الخاصة بها وعلى النحو المطلوب في الفقرة ١٢ من القرار ذاته، ترتيبات تنسيق استراتيجية راسخة منذ زمن طويل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسلم المجلس في قراره التاريخي بأن ”الدور القيادي للجان الإقليمية يتطلب قيامها بعقد اجتماعات منتظمة مشتركة بين الوكالات في كل منطقة من أجل تحسين التنسيق بين برامج العمل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تلك المنطقة“. واقترح الأمين العام أن تنشأ في كل منطقة آلية موحدة للتنسيق، أي منبر تابع للأمم المتحدة للتعاون الإقليمي، من أجل تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة على الصعيد الإقليمي. وسترأس نائبة

الأمين العام الاجتماعات الرفيعة المستوى لمنابر التعاون الإقليمي التي ستعقد في جميع المناطق، على النحو الذي توخاه المجلس بدايةً في قراره ١٩٩٨/٤٦، لكفالة اتساق القيادة على جميع المستويات. وستوضع ترتيبات محددة للمنابر على أساس كل منطقة على حدة بعد أن ينظر المجلس في جميع المقترحات المقدمة من الأمين العام لإعادة تنظيم عمل الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي.

٧٣ - وفي عام ٢٠١٩، وبإشراف نائبة الأمين العام التي زارت كل المناطق تقريبا وترأست اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي أو عقدت مشاورات متتالية مع المنتديات الإقليمية، استُفيد من آليات التنسيق الإقليمية كمنابر لإجراء مشاورات إقليمية بشأن إعادة تشكيل وهيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة في الأجل الطويل على أساس كل منطقة على حدة. وأغنت نتائج هذه المشاورات مداولات فريق الاستعراض الداخلي وأعمال مجمع الفكر الذي نسق عملية إعداد تحليل وتحديد مستقلين للمهام والقدرات الإقليمية. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٩ عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/74/73).

٧٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وآليات التنسيق الإقليمي والمكتب الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة السعي نحو تحقيق قدر أكبر من التنسيق. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت هذه الآليات أيضاً تركيزها على برنامج عملها لعام ٢٠١٩ من حيث الاستمرار في تعزيز الاتساق في السياسات وفي وضع البرامج الإقليمية ودون الإقليمية. ففي أفريقيا، مثلاً، ناقش الاجتماع العشرون لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي في معالجة المسائل المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ناقشت آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التقدم المحرز في رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة وأولويات العمل الإقليمي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي أوروبا وآسيا الوسطى، ركز الاجتماع المشترك بين آلية التنسيق الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة على العمل معاً من أجل تحديد القضايا دون الإقليمية والعابرة للحدود ومعالجتها.

٧٥ - وواصلت أيضاً الائتلافات الإقليمية التي تركز على مسائل محددة والأفرقة العاملة لآلية التنسيق الإقليمي الاضطلاع بدور هام بوصفها منابر رئيسية لأعمال المساعدة الفنية والتقنية، ويعتزم الأمين العام تعزيز هذه الطرائق وتوسيع نطاقها. ففي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أصدر ائتلاف الأمم المتحدة الذي يركز على مسائل الصحة والرفاة في أوروبا وآسيا الوسطى ورقة موقف الأمم المتحدة المشترك إزاء القضاء على السل وفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي عن طريق التعاون فيما بين القطاعات وأصدر الائتلاف الذي يركز على مسائل الحماية الاجتماعية منشوراً عن رسائل الدعوة المشتركة من أجل تعزيز اتساق السياسات فيما بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في مجال الحماية الاجتماعية. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بدأ فريق العامل المواضيعي المعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين إعداد استعراض إقليمي للبيانات الجنسانية وتحليل حالة الفتيات، وأنجز مجموعة من حلقات العمل بشأن التدريب على الإحصاءات الجنسانية من أجل تعزيز القدرات الوطنية على جمع الإحصاءات المصنفة. وأنجز الفريق العامل المواضيعي المعني بالنمو المقتصد في استهلاك الموارد مشاريع مشتركة لدعم تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن البيئة وتغير المناخ (٢٠١٧-٢٠٢٠)، وقدم المساعدة في وضع نبذ عن أهداف التنمية المستدامة للمنتدى الإقليمي وقدم

الدعم إلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة كي تضع برامج مشتركة بشأن التوسع الحضري المستدام. وحدد الفريق العامل المواضيعي المعني بالمجتمعات المستدامة الأنشطة الإقليمية أو المتعددة البلدان ذات الصلة بكل من الشباب والشيخوخة والهجرة الدولية والتوسع الحضري، التي من المتوقع أن تؤدي إلى تقديم المزيد من الدعم المنسق والفعال إلى الدول الأعضاء.

٧٦ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبناءً على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع عام ٢٠١٨ لآلية التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن الهجرة في شمالي أمريكا الوسطى والمكسيك ستكون مجالاً ذا أولوية، يتولى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظمة الدولية للهجرة تعزيز التعاون في إطار متابعة وتنفيذ خطة التنمية الشاملة لكل من السلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس التي بادرت اللجنة بوضعها بناء على طلب مقدم من حكومات هذه البلدان. وركزت الآلية أيضا على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الجهود التي تبذلها. وفي المنطقة العربية، اتُفق فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع إطار تشغيلي مشترك للتعاون. والغرض من هذا الإطار هو تعزيز التنسيق الإقليمي وضمان زيادة فعالية التحليل والعمل على تسوية المسائل الإقليمية والعابرة للحدود، وتحسين قدرة المكاتب الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تقديم المشورة المتكاملة في مجال السياسات للدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتعزيز القيادة والتنسيق في مجال البيانات والحد من الازدواجية وتوطيد أواصر التعاون في إعداد المنتجات المعرفية الإقليمية.

تعزيز الصلة بين المستويين القُطري والإقليمي

٧٧ - بالإضافة إلى مواءمة الهيكل الإقليمي على النحو الوارد وصفه أعلاه، يجري حاليا بذل الجهود لتعزيز الصلة القُطرية - الإقليمية. واستنادا إلى بيان التعاون الذي وقع من جانب اللجان الإقليمية ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٦، اتُفق على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرئيسية لتحسين التعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي وتفاعلها مع النظام عامة على المستويين العالمي والقطري معاً. وقد بدأت هذه المرحلة من عملية تحقيق الاستفادة المثلى من الآليات والهياكل الإقليمية الحالية في النصف الثاني من عام ٢٠١٨ وتُوجت بتسعة منجزات مستهدفة[٢].

٧٨ - واللجان الإقليمية أعضاء متزايدة النشاط في آليات مجموعة الدعم المتبادل الإقليمية ذات الصلة، تدعم وضع واستعراض أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، مما يتيح الاستفادة من خبراتها الشاملة لقطاعات متعددة وضمان إعداد تحليل أكثر استفاضة للمسائل الإقليمية والعابرة للحدود. وتسلم التوجيهات المتعلقة بأطر التعاون الجديدة بالبعد الإقليمي للتنمية المستدامة، بما في ذلك الحاجة إلى إدماج المسائل الإقليمية والعابرة للحدود في أطر التعاون ذات الصلة.

٧٩ - وقد أسهمت جميع اللجان الإقليمية في صياغة بعض أطر التعاون عبر عمليات تقييم قطرية مشتركة وآليات مجموعة الدعم المتبادل. ويشمل ذلك الحوارات مع المنسقين المقيمين بشأن المسائل دون الإقليمية والعابرة للحدود التي تناولت أيضا النتائج والدروس المستفادة وخطط المستقبل بشأن تعميم

(٢) للاطلاع على القائمة الكاملة للمنجزات المستهدفة، يرجى الرجوع إلى الفقرة ١٠١ من الوثيقة A/74/73-E/2019/4.

مراعاة أهداف التنمية المستدامة وتسريع وتيرة تنفيذها وبعثات الدعم السياساتي المتعلق بها، بما في ذلك كيفية ضمان إسهام التوصيات المنبثقة عن الحوارات مع المنسقين المقيمين في أطر التعاون المقبلة.

٨٠ - وسجل التعاون فيما بين اللجان الإقليمية والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة ملحوظة تجلت في أمور منها تنظيم الزيارات التعريفية، ووضع البرامج التوجيهية للمنسقين المقيمين، والإبلاغ عن سفر موظفي اللجان الإقليمية في مهام مقبلة إلى البلدان، والمعتكفات المشتركة والاجتماعات المكرسة لتعزيز الوعي بالأصول الموجودة في المناطق التي سيستفيد منها المنسقون المقيمون في دعم تنفيذ أطر التعاون. وواصلت اللجان أيضا تشجيع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقين المقيمين على المشاركة في اجتماعات هيئاتها الفرعية الحكومية الدولية، بما في ذلك المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، كان لبعض اللجان الإقليمية دور رائد في إجراء مناقشات مع مكاتب المنسقين المقيمين بشأن أمور منها تعزيز مهمتها المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، من خلال التعاون في التحري عن كبار خبراء الاقتصاد الذين سيعينون في مكاتب المنسقين المقيمين وإنشاء شبكات إقليمية لخبراء الاقتصاد تابعة للأمم المتحدة.

تعزيز الصلة بين المستويين الإقليمي والعالمي

٨١ - جرى أيضا تعزيز الصلة بين المستويين الإقليمي والعالمي بجملة أمور منها تقديم رؤساء المنتديات الإقليمية تقارير رفيعة المستوى عن نتائج المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في إطار الجزء الوزاري للمنتدى السياسي. وتواصل أيضاً اللجان الإقليمية بذل الجهود لضمان أن يخصص الحيز الملائم لبعد التنمية المستدامة الإقليمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بسبل منها تعميم إدماج البعد الإقليمي في مختلف أفرقة المنتدى السياسي الرفيع المستوى واجتماعات المادة المستديرة التي يعقدها.

٨٢ - وقد تعززت هذه الصلة أيضا من خلال العمليات الحكومية الدولية المواضيعية الأخرى التي تعتبر فيها اللجان الإقليمية بمثابة منابر لمتابعة واستعراض الأطر المتفق عليها عالمياً، والمساهمة في إسماع الصوت الإقليمي لدى صياغة الأطر العالمية. فعلى سبيل المثال، أجرت اللجان الإقليمية، في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، استعراضات إقليمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أحيلت نتائجها إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية.

٨٣ - وعلاوة على ذلك، عُزز التعاون مع الكيانات العالمية في مجالات مثل تمويل التنمية، والهجرة، والتنمية الاجتماعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفيما يتعلق بالمجال الأخير، تتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب اعترافاً قوياً وصريحاً بدور اللجان الإقليمية ومقترحات للعمل على الصعيد الإقليمي دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٩١، المرفق).

جيم - تعزيز التعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية

٨٤ - منذ صدور التقرير السابق (E/2018/15 و E/2018/15/Add.1)، التقى شخصيا الأمناء التنفيذيون للّجان الإقليمية ٢٠ مرة على هامش اجتماعات أخرى أو عن طريق التداول بالفيديو. وأدت اجتماعاتهم هذه إلى تنسيق المواقف والمساهمات في الاستجابات الإقليمية في إطار دعم خطة

عام ٢٠٣٠، بما في ذلك فيما يتعلق بإعادة تنظيم الأمم المتحدة على نحو يمكنها من دعم الدول الأعضاء بشكل أفضل في بلوغ أهدافها الإنمائية، فضلاً عن الهجرة ومسائل أخرى. ونظمت اللجان الإقليمية أيضاً جلسة مشتركة عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ وفي مناسبات جانبية مشتركة مثل تلك التي نُظمت أثناء المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش، بالمغرب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٨٥ - وواصلت اللجان الإقليمية التعاون في مجالات مثل التكامل الاقتصادي الإقليمي والتدفقات المالية غير المشروعة، والسلامة على الطرق، والأداء البيئي، والطاقة، وتيسير التجارة، والحد من عدم المساواة. وتتولى اللجنة الاقتصادية لأوروبا ريادة التعاون فيما بين جميع اللجان الإقليمية من أجل تعزيز السلامة على الطرق في البلدان والمجتمعات المحلية، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تعطي الأولوية للناس من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨٦ - والتكامل الاقتصادي الإقليمي أولوية رئيسية للنهوض بالتنويع الاقتصادي والتصنيع والتحول الهيكلي، وهو ما يمكن بدوره من تحقيق النمو والتنمية المستدامين. وتتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في وضع مؤشرات قوية للتكامل الإقليمي بما يسمح بتصنيف البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية حسب تكامل أدائها. وتُستخدم المعلومات التي تستمد من خلال مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي لتحسين وضع السياسات وتحليلها بغرض تحسين أدائها في مجال التكامل الإقليمي. ويهدف هذا التعاون الأقاليمي أيضا إلى تعزيز قدرة ستة بلدان نامية من أفريقيا والمنطقة العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (بلدان من كل منطقة) على قياس ورصد وتحسين أدائها في مجال التكامل الإقليمي.

٨٧ - ما انفكت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل منذ عام ٢٠١٨، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على وضع منهجية إحصائية لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة بهدف الحصول على معرفة أدق لحجمها وأصولها، وتعزيز الإرادة السياسية لمعالجة هذه المشكلة وتوفير الأدلة من أجل استجابة سياساتية هادفة وفعالة. ويدعم هذا التعاون أموراً أخرى من ضمنها تحسين قدرات تسعة بلدان أفريقية على إعداد تقديرات تدفقاتها المالية غير المشروعة، ودراسة تطورها مع مرور الزمن، ورصد أثر السياسات التي وضعتها للحد من هذه التدفقات.

٨٨ - وفي إطار منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، عملت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ معا في إنشاء صندوق استئماني لدعم المشاريع التي تعزز التعاون الأقاليمي في مجالات التجارة والاستثمار؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والبنى التحتية والنقل؛ والسياسات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق النمو المستدام، والحد من عدم المساواة وتحسين التماسك الاجتماعي. وقد تلقى الصندوق الذي أنشئ في عام ٢٠١٧ التبرعات من سبعة دول أعضاء، وتعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ مشروعين أقاليميين: أحدهما يتناول الحد من انعدام المساواة في البلدان الأعضاء في المنتدى من

خلال وضع السياسات الابتكارية وآخر يركز على تطوير سلاسل القيمة لزيادة ترسيخ التكامل بين منطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

٨٩ - وأخيرا، تعمل اللجان الإقليمية أيضا مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مواءمة أدوات المتابعة الإحصائية دعما لرصد أهداف التنمية المستدامة.